العرب
السبت 2020/05/09
السنة 42 العدد 11697

ضغوط على الحكومة السودانية لإصلاح معايير تجارة السلع

تواجه الحكومة السودانية ضغوطا شديدة من الأوساط الاقتصادية للإسراع في تغيير معايير تجارة السلع والتصدي لجشع الوسطاء والمحتكرين في السوق من أجل المضي قدما في بناء أسس مستدامة تساعد في انتشال الناس من أزماتهم المعيشية، التي عانوا منها طيلة حكم نظام عمر البشير.

الخرطوم - رفعت اللجنة الاقتصادية في حركة قوى الحرية والتغيير الحاضنة السياسية للحكومة الانتقالية السودانية، من سقف تحركاتها مؤخرا من أجل الإسراع في إصلاح معايير تجارة السلع والخدمات.

وتشكل عمليات الوساطة والاحتكار من قبل بعض أصحاب النفوذ والشركات التي تعمل في مجال الاستيراد والتصدير صداعا مزمنا كونها تبعث بمكاسب البلاد، التي تعاني أصلا من أزمات مالية خلفتها السياسات البنيوية الفاشلة في عهد الرئيس المخلوع عمر البشير.

ويستشعر المواطنون خطر الأزمة الاقتصادية الراهنة وتداعياتها المحتملة مستقبلا بعد أن بعث خبراء بإشارات سلبية تحذر من آثار كارثية ما لم يحدث تغيير جذري في الوضع وبالسرعة المطلوبة.

ويرى عادل خلف الله عضو اللجنة الاقتصادية بقوى الحرية والتغيير أن الدولة عليها تولي مهمة توفير السلع الأساسية للمواطنين عبر شركات القطاع العام بشكل يتخطى الوسطاء.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى خلف الله قوله إن "هذه العملية ستوفر أموالا لخزينة الدولة يمكن أن توظفها الحكومة في الدعم الحقيقي للسلع والخدمات الضرورية والارتقاء بالبنى التحتية مع توجيه إمكانيات القطاع الخاص الوطني للاستثمار في الإنتاج ومغادرة دور السمسار والوسيط الطفيلي".

وتعاني البلاد من أزمات متجددة في الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، نتيجة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه في الأسواق الموازية، إلى أرقام قياسية مقابل الدولار الواحد.

وللحصول على اقتصاد مستقر، يبدو رفع الدعم عن السلع الاستراتيجية وفي مقدمتها المحروقات والقمح، أولى الخطوات نحو الإصلاح.

وتشمل السلع المدعومة مواد أساسية كثيرة على رأسها المحروقات التي تضم البنزين والغازولين وغاز الطبخ، إضافة إلى القمح والأدوية.

وبحسب إحصائيات سابقة، فإن قيمة الدعم على المحروقات بجميع مشتقاتها يصل إلى 2.25 مليار دولار سنويا، فيما يصل الدعم للقمح 365 مليون دولار.

عادل خلف الله

شركات القطاع العام عليها توفير السلع دون وسطاء

ويؤكد وزراء المالية الذين تعاقبوا في حكومات البشير السابقة، أن الدعم تستفيد منه شريحة الأغنياء من خلال شراء المواد المدعومة بأسعار زهيدة.

واعتبر خلف الله أن السعر التجاري الجديد للوقود، الذي أعلنته وزارة الطاقة مؤخرا يمثل خروجا عن الاتفاق الذي تم بين قوى الحرية والتغيير ومجلس الوزراء في ديسمبر الماضي وتعد على الموازنة.

ولفت إلى أن تحرير أسعار الوقود تحت غطاء السعر التجاري يؤكد على أن وزارة المالية متمسكة بتنفيذ وصفة صندوق النقد الدولي المجربة، والتي لا تقدم حلول لقضايا الاقتصاد السوداني المشلول.

ويعتقد خبراء أن تراجع أسعار النفط لما دون 18 دولارا للبرميل في الأسواق العالمية، والتي من المتوقع أن تستمر على المدى القريب، فإن الأسعار التي أعلنتها وزارة الطاقة والتعدين تحوّل المحروقات إلى مصدر داعم للموازنة.

ويعد وزير المالية إبراهيم البدوي أحد أبرز مناهضي الدعم الحكومي للسلع الأساسية ونشبت خلافات بينه وبين اللجنة الاقتصادية لقوى التغيير حول رفع الدعم إذ يتمسك التحالف السياسي بعدم زيادة أسعار الوقود والكهرباء والقمح والأدوية ويحث للبحث عن بدائل أخرى.

لكن وزارة المالية شرعت منذ يناير الماضي في تقليص جزئي للدعم عن الوقوع بتحويل 80 في المئة من محطات الوقود في العاصمة الخرطوم إلى محطات تجارية تبيع 2.5 لتر من البنزين بقيمة 120 جنيها (2.2 دولار) مرتفعا من 30 جنيها.

وحذر خلف الله من مغبة إلغاء تخصيص نحو عشرة في المئة من حصيلة الصادرات المخصصة للدواء، التي تم إقرارها في اجتماع يوم 25 أبريل الماضي، ومن أن تكون مقدمة لتحرير أسعار الدواء.

وكان البدوي قد نشر تغريدة على حسابه في تويتر الأربعاء الماضي تتضمن بيانات تظهر تحويل الدعم من السلع الأساسية إلى زيادة رواتب القطاع العام.

وتشير التقديرات إلى أن عجز الموازنة الحالية يبلغ أكثر من 220 مليار جنيه (4 مليارات دولار) ومع ذلك تعهد الوزير بزيادة الرواتب وهي أرقام فلكية ربما سيشعر الموظفون بالصدمة لأنها أجور خيالية غير موجودة في الواقع.

وتأتي الضغوط بينما تتطلع الخرطوم إلى إيفاء المانحين ضمن مجموعة "أصدقاء السودان" بتعهداتهم خلال مؤتمر دولي مقرر الشهر المقبل في برلين بعد أن تأجل في أبريل الماضي بسبب أزمة وباء كورونا.

وتعهدت المجموعة في ختام اجتماعها الذي نظمته فرنسا الخميس الماضي عبر تقنية الفيديو كونفرنس وحضره ممثلون عن 22 دولة ومؤسسة دولية، بتقديم دعم مالي للسودان بقيمة 100 مليون يورو.

وتتوقع الحكومة السودانية أن يكون معدل النمو للبلاد هذا العام سالب اثنين في المئة بسبب ما قد تخلفه أزمة كورونا من آثار اقتصادية، لكن صندوق النقد الدولي يرجح بلوغه سالب 7.2 في المئة بالاستناد الى تفشي الجائحة.

للعرض فقط

الاقتصاد التونسي يقع في فخ أزمة ارتفاع التضخم

غليان الأسعار يعمق تدهور القدرة الشرائية للمواطنين

ألقت أزمة وباء كورونا بالمزيد من التبعات المزعجة على الاقتصاد التونسي، نتيجة عودة أسعار الاستهلاك إلى الغليان مرة أخرى بما يفوق إمكانيات المواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة، التي تضررت بشكل غير مسبوق من جبل الأزمات الذي يعترض محاولات السلطات ضخ دماء جديدة لإعادة عجلة النمو إلى الدوران.

خالد هدوي

تونس - أعطت انطباعات خبراء تونسيين حول عودة منحنى التضخم إلى الصعود مرة أخرى صورة قاتمة عن الوضع الاقتصادي المتأزم، والذي زادت مشكلة جائحة كورونا من متاعبه بشكل لم يكن في الحسبان.

ورجح اقتصاديون تواصل ارتفاع الأسعار خلال الفترة المقبلة في ظل الظروف الراهنة والمتزامنة مع شهر رمضان، وهو ما قد يزيد من معاناة آلاف المواطنين وخاصة الذين يعيشون تحت خط الفقر.

وتأتي هذه المخاوف بعد أن أظهرت بيانات رسمية نشرها المعهد الوطني للإحصاء ارتفاع نسبة التضخم بنهاية الشهر الماضي لتبلغ مستوى 6.3 في المئة بعد أن كانت في حدود 6.2 في المئة خلال شهر مارس و5.8 في المئة خلال شهر فبراير الماضي.

وأرجع المعهد ذلك إلى تسارع وتيرة تطور أسعار السلع الأساسية والمشروبات من 5.1 في المئة خلال مارس إلى 6.2 في المئة في أبريل الماضي.

كما شهدت أسعار المواد المصنعة ارتفاعا بنسبة 7.6 في المئة في أبريل قياسا بالشهر السابق ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع أسعار مواد صيانة المنازل.

ويرى خبراء أن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم، رغم أنه تراجع قياسا بالسنوات الثلاث الماضية، فهو بحاجة إلى معالجة سريعة، في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها التونسيون نتيجة تصاعد مؤشرات الغلاء وضعف القدرة الشرائية للمواطن خصوصا مع ظرفية مواجهة وباء كورونا المستجد.

وعزا الخبير معز الجودي ارتفاع نسبة التضخم إلى "تزايد الطلب على الاستهلاك من قبل المواطنين مقابل نقص كبير في العرض الراجع بالأساس إلى التوقف شبه الكلي لنشاط مختلف المؤسسات الاقتصادية من شركات ومصانع ومحال تجارية، بسبب الحجر الصحي الشامل الذي فرضته السلطات للتوقي من الوباء".

وقال الجودي، الذي يرأس الجمعية التونسية للحوكمة، في تصريح خاص لـ"العرب"، إنه "لا بد من إعادة هيكلة عملية الإنتاج وتشديد الرقابة الاقتصادية بشكل أكبر مما هو عليه اليوم".

وأوضح أن السلطات عليها مكافحة الاحتكار والمضاربة والأسواق الموازية والتهريب، بالإضافة إلى التحكم في الطلب مع ضرورة أن يعي المواطنون كيفية الاستهلاك وفق ما وصفه بـ"ذكاء حسب الحاجة".

وفي ظل ما يحصل بدأت محنة صنّاع السياسات المالية التونسية تتفاقم بين مواجهة ارتفاع التضخم وغليان الأسعار وبين حماية النموّ الاقتصادي الهش.

ويبدو أن هذه المشكلة القديمة الجديدة تطرح مسألة تدخل البنك المركزي بقوة باعتباره صمام الأمان في مثل هكذا ظروف، كما تفعل البنوك المركزية حول العالم.

وقال الجودي إن "السياسات النقدية للبنك المركزي تحتاج إلى مراجعة عميقة من أجل التعامل مع المشاكل الاقتصادية بأكثر مرونة، علاوة عن مساعدتها على تعديل التوازنات المالية للبلاد".

واضطر المركزي في مارس الماضي بفعل الضغوط المسلطة على الاقتصاد بسبب كورونا إلى اتخاذ خطوة خفض أسعار الفائدة بنحو مئة نقطة أساس للمرة الأولى منذ أكتوبر 2015، لتصبح عند 6.75 في المئة.

ويؤكد المحللون أن تدخل البنك المركزي لتعديل التوازنات المالية، يمكن أن تكون له تأثيرات إيجابية على مستوى كبح مستوى التضخم، كما يمكن أن تكون له آثار على تكاليف تمويل المؤسسات وقروض الأفراد.

وتشهد نسبة التضخم في تونس ارتفاعا متسارعا. ورغم كل محاولات الحكومات السابقة للحدّ من غليان الأسعار، الذي تزايد مع تواصل انهيار قيمة الدينار أمام الدولار واليورو، إلا أن كل المحاولات باءت بالفشل.

ووفق بيانات المركزي، فإن سعر الصرف الرسمي للعملة المحلية عند 2.9 دينار لكل دولار ونحو 3.1 دينار لكل يورو.

معز الجودي

لا بد من إعادة هيكلة عملية الإنتاج بالكامل وتشديد الرقابة

ولا تستهدف السياسة النقدية لتونس تخفيضا في قيمة الدينار، حيث نفت السلطات في الكثير من المناسبات نيتها تحرير سعر الصرف رغم أن هذه القضية لا تزال تثير جدلا واسعا في الأوساط الاقتصادية.

ومن المتوقع أن تتواصل الضغوط التضخمية ليس بسبب تراجع قيمة الدينار ولكن أيضا بسبب العجز التجاري، الذي تراجع في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام نتيجة تراجع إيقاع نشاط المبادلات التجارية على مستوى العالم.

وبحسب معهد الإحصاء، بلغ العجز التجاري في الربع الأول من العام الجاري إلى حدود 3.5 مليارات دينار (1.2 مليار دولار) قياسا بحوالي 3.97 مليار دينار (1.37 مليار دولار) بمقارنة سنوية، أي بتراجع قدّر بنحو 11.8 في المئة.

انتعاش مؤقت لأسواق النفط بفضل تخفيف قيود الوباء

سنغافورة - عادت آمال منتجي النفط للانتعاش مرة أخرى بعد أن ارتفعت الأسعار الجمعة في الأسواق الدولية مدعومة بتخفيف العديد من الدول إجراءات العزل الصحي بسبب تفشي فايروس كورونا المستجد.

ولكن المحللين يعتقدون أنها مسألة مؤقتة بالنظر إلى التخمة المتوفرة في السوق رغم الخطوات التي اتخذها تحالف أوبك بلس قبل أسابيع لإحلال التوازن للأسعار التي تدحرجت إلى مستوى بلغ أقل من عشرين دولارا.

وسجلت أسعار النفط ارتفاعا في أسواق آسيا ومن المتوقع أن تنهي تعاملات الأسبوع بمكاسب كبيرة وسط مؤشرات على عودة الطلب.

وارتفع سعر نفط غرب تكساس الوسيط الأميركي 4.5 في المئة ليبلغ 24.62 دولارا للبرميل، وقد سجل ارتفاعا بنحو 25 في المئة هذا الأسبوع.

كما ارتفع سعر خام برنت بأكثر من ثلاثة في المئة بقليل وجرى التعامل به عند 30.38 دولارا للبرميل، وقد سجل ارتفاعا بنحو 15 في المئة هذا الأسبوع.

وكانت أسواق النفط قد تضررت في الشهر الماضي بشكل أكثر مما هو متوقع في وقت خنق الفايروس الطلب بسبب إغلاق أنشطة تجارية وفرض قيود على السفر. وقد تراجع الخام الأميركي للمرة الأولى إلى ما دون الصفر.

لكنها بدأت تسجل تحسنا خلال الأسبوع الجاري مع بدء تخفيف إجراءات الحجر الصحي في دول من آسيا إلى أوروبا بعد أن تخطت ذروة الوباء.

وينسب هذا التحسن إلى اتفاق بين كبار المنتجين لخفض الإنتاج بنحو 10 ملايين برميل يوميا، والذي بدأ تطبيقه في الأول من مايو الجاري

وما زاد من تحسن الأسواق إعلان السعودية الخميس أنها سترفع أسعار جميع درجات النفط تقريبا لشحنات شهر يونيو المقبل ما يشير إلى رغبتها في رفع الأسعار.

لكن المحللين يحذرون من أن الانتعاش سيكون تدريجيا في وقت يسعى المستثمرون لمعرفة سرعة عودة الطلب على النفط بعد توقف مفاجئ للأنشطة الاقتصادية العالمية.

وقال المحلل في مجموعة أكسيكورب ستيفن إينيس لوكالة رويترز إن "الناس عادوا لركوب سياراتهم للتنقل أو فقط للخروج من المنزل، وهذا ممتاز للطلب على البنزين إذ أنه يوفر المرحلة الأولى في انتعاش أسعار النفط".

وأضاف "لكن من أجل الحفاظ على هذا الانتعاش نحتاج لأكثر من قيادة الناس لسياراتهم في أحيائهم. نحتاج للمحركات الصناعية وهي تنطلق بكامل قوتها وأن تحلق الطائرات في الأجواء".

وشكل نجاح قادة السعودية وروسيا والولايات المتحدة في ضم كل من المكسيك والنرويج إلى قائمة الدول الموافقة على خفض الإنتاج لتحقيق أكبر خفض تاريخي لإنتاج النفط في العالم لمواجهة تداعيات انتشار فايروس كورونا خطوة مهمة لدفع الأسعار إلى الارتفاع.

وتراجعت أسعار النفط لأدنى مستوياتها في 20 عاما، إذ أدت تدابير عالمية للحيلولة دون انتشار فايروس كورونا إلى انهيار الطلب على الخام في ذات الوقت الذي خاضت فيه موسكو والرياض معركة على الحصص السوقية، مما ضخ مزيدا من النفط.

ووضعت أوبك+، التي تجمع بين منظمة البلدان المصدرة للبترول وروسيا وحلفاء آخرين، خططا لتخفيضات تبلغ في المجمل 10 ملايين برميل يوميا في مايو ويونيو، مع مطالبات من مسؤولي أوبك+ للمنتجين في الولايات المتحدة وغيرها بخفض 5 ملايين برميل أخرى يوميا.

الترقب سيد الموقف

شطب تونس من لائحة غسيل الأموال الأوروبية

بروكسل - يستعد الاتحاد الأوروبي للإعلان عن شطب تونس من لائحته المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، في خطوة يؤكد خبراء أنها ستعطي دافعا قويا للحكومة من أجل المضي قدما في سياسات الإصلاح.

وقالت المفوضية الأوروبية إنها تعد قائمة معدلة للدول، التي "لا تبذل الجهد المطلوب لمكافحة عمليات غسيل الأموال"، وذلك بعد موجة الغضب الدولي التي أثارتها قائمتها الصادرة في العام الماضي.

وترغب المفوضية في ضم 12 دولة إلى القائمة السوداء وهي جزر الباهاما وباربادوس وبوتسوانا وكمبوديا وغانا وجامايكا وموريشيوس ومنغوليا وميانمار ونيكاراغوا وبنما وزيمبابوي، في المقابل سترفع تونس والبوسنة وإثيوبيا وغينيا ولاوس وسريلانكا منها.

ويعد خروج تونس من القائمة السوداء واحدا من أبرز التحديات التي تواجهها السلطات لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها والارتباك الذي يخيم على المشهد السياسي، والذي يقول البعض إنه يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أداء الحكومة.

وحشدت تونس جهودها في سبيل تحقيق الخروج من القائمات السوداء لتبييض الأموال ومكافحة الإرهاب، حيث أن الخطوة الأوروبية المرتقبة تعد إنجازا تحقق بفضل الدعم السياسي من السلطات التونسية والهيئات الرقابية المعنية وما أبدته المهن المالية من سعي واجتهاد بالواجبات المحمولة عليها في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

وكان البرلمان الأوروبي قد أدرج تونس في السابع من فبراير 2018 ضمن القائمة السوداء لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ما شكّل صدمة للمسؤولين حينها خاصة وأن الأمر جاء في وقت تحاول فيه الخروج من كبوة العمليات الإرهابية.

وبعد عام من ذلك التاريخ، أدرج الاتحاد الأوروبي البلاد ضمن قائمة جديدة للدول غير المتعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.